الفصل الثامن

نظـام توازن القـوى في العلاقـات الدولية

المبحـث الأول – مفهوم توازن القـوى في العلاقات الدوليـة .

المبحـث الثاني – الوسائل المتبعة في تحقيق مبـدأ توازن القوى التقليدي .

المبحـث الثالث .– تقييم سياسات توازن القـوى التقليدي في العلاقات الدوليـة .

المبحـث الرابع – أوضـاع التـوازن الدولي الراهـن أو توازن الرعب النـووي .

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثامن

نظام توازن القوى في العلاقات الدولية

المبحث الأول

مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية

أوضحنا في تحليلنا لظاهرة القوة القومية كيف أن هناك إختلافات في القوى النسبية للدول تبعاً لما هو متاح لكل دولة من المكونات المادية وغير المادية التي تدخل في تركيب هذه القوة . وقد دفعت هذه الحقيقة المتعلقة بالتفاوت في توزيع إمكانات القوة بين الدول ، بالكثيرين إلى محاولة تفهم العلاقات الدولية من خلال ما يسمى بنظرية أو نظام توازن القوى (Balance of Power) الذي يعتبرونه قانوناً أساسياً يحكم هذه العلاقات ، ويضيفون ان الإلمام بالفرضيات النظرية التي يبنى عليها هذا النظام وإدراك الحقائق الرئيسية التي تحيط بتطبيقه في الواقع ، يساعد إلى حد كبير في توضيح بعض الاعتبارات الهامة ذات الصلة بدوافع السلوك الدولي(١) .

والفكرة الكامنة وراء نظام توازن القوى في العلاقات الدولية ، هي أن الطابع المميز لهذه العلاقات هو الصراع ، وهذا الصراع لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية للدول فحسب ، وإنما ينبع في الجانب الأكبر منه من محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول ، ويترتب على ذلك أنه إذا أمكن لدولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها ، فإن هذا سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول الأخرى واستقلالها ، وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول المحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور أو إئتلافات قوى مضادة . أو بعبارة أخرى ، فإن محاور القوى المضادة ، المتعادلة أو شبه المتعادلة ، لا تمكن دولة أو مجموعة من الدول من الاعتداء على غيرها تحت وهم الاعتقاد بأنها تتمتع

بالتفوق الذى يتيح لها مثل هذه السيطرة . ومن هنا يحقق توازن القوى بمفهومه هذا أثرين هامين يتعلق أولهما بحفظ السلم الدولى ، بينما يتعلق ثانيهما بحماية استقلال الدول الأعضاء في هذه المحاور والتكتلات(٢) .

نخلص من هذا إلى أن مبدأ توازن القوى يستند على ركيزتين أساسيتين :

١ ــ ان الدول الأطراف في تجمعات ومحاور القوى المضادة يجمعهـا هدف واحد ، هو الابقاء على الاستقرار السائد في علاقات القوى ، وردع العـــدوان .

٢ ــ انه في أى موقف دولى ، فإن التوازن يتحقق عن طريق قدرة هذا النظام ــ أى نظام توازن القوى ــ على توليد ضغوط متعادلـــة ومتعاكسة ، وبذلك يمكن تفادى أى إختلال في علاقات القوى في توزيعاتها القائمـــة(٣) .

وتنقسم توازنات القوى بهذا المفهوم التقليدى إلى نوعين :

(أ) توازنات القـــوى البسيطة (Simple Balance) وهي التى تكون إما من دولتين متعادلتى القوى أو من مجموعتين من القوى المضادة والتى هي في حالة من التعادل أو التكافؤ النسبى . ومن أمثلة هذه التوازنات البسيطة : التحالف الفرنسي الروسي في عام ١٨٩٣ ضد التحالف الثلاثي الذي كان مكوناً من ألمانيا والامبراطورية النمسوية المجرية وإيطاليا ، وكذلك محور برلين روما الذى قام في عام ١٩٣٥ ضد الدول الأعضاء في عصبة الأمم .

(ب) توازنات القوى المعقدة أو المتعددة (Multiple Balance) وهي التى تتكون من مجموعات قوى كثيرة وتعمل هذه المجموعات على موازنة بعضها البعض ، وليست هناك حدود قصوى على عدد تلك المحاور والتجمعات في ظل النظام المتعدد لتوازن القوى . وأبرز تصوير لذلك ، أوضاع التوازن التى وجدت في أوروبا في القرن الثامن عشر ، ففى غرب أوروبا وممتلكاتها عبر البحار كان أطراف التوازن هم بريطانيا من جهة وفرنسا وأسبانيا مـــن

جهة أخرى ، وفي وسط وشرق أوروبا كان أطراف التوازن هم النمسا وبروسيا من ناحية وروسيا وتركيا من ناحية أخرى ، وكان كل توازن يشتمل على عدد من الدول الصغرى (٥) .

المبحث الثاني

الوسائل المتبعة في تحقيق مبدأ توازن القوى التقليدي

هناك عدد من الوسائل والأدوات التى كانت تتبعها الدول لتحقيق مبدأ توازن القوى فيما بينها – وفقاً للمفهوم التقليدى الذى سلفت الإشارة إليه – ومن أهم هذه الوسائل :

١ – سياسة فرق تسد Divide and Rule :

وتقوم هذه السياسة في مضمونها على محاولة الابقاء على الدول المتنافسة مع دولة في حالة من التفكك والإنقسام لإضعاف قواها وخلق الثغرات التى يمكن النفاذ منها ضماناً لعدم حدوث إختلال قوة في غير صالح هذه الدولة . وأوضح الأمثلة على هذا : سياسة فرنسا تجاه ألمانيا التى اعتبرتها القوة الرئيسية المناوئة لها في أوروبا ، وكذلك السياسة السوفيتية في أوروبا التى قامت على معارضة جميع أشكال الاندماج أو الوحدة الأوروبية ، على أساس أن مثل هذا الاندماج كان لا بد وأن ينتهى بخلق كتلة غربية قوية وموحدة معادية للاتحاد السوفيتي ، وفي ذلك بالطبع ما فيه من تهديد لأمنه ومصالحه الاستراتيجية العليا ، وقيام حلف وارسو كقوة مضادة لحلف الاطلنطي يبرهن على هذه المخاوف السوفيتية(٦) .

كما تعتبر بريطانيا من أكبر القوى الأوروبية التى طبقت بنجاح سياسات فرق تسد للحيلولة دون نشوب محاور قوى دولية مضادة لمصالحها . فبالإضافة إلى تقيدها المستمر بهذه القاعدة الأساسية في سياساتها الأوروبية وبخاصة في القرن التاسع عشر ، حيث أمكنها أن تقلم أظافر فرنسا النابليونية وأن تقيم ضدها

حلفاً مقدساً وأن تنفرد بالتفوق والسيطرة ، فقد طبقت هذه السياسة أيضاً في بعض مناطق أخرى من العالم تهم مصالحها وأبرزها المنطقة العربية .

فمنذ الحرب العالمية الأولى شجعت بريطانيا قيام محاور سياسية وإقليمية متصارعة داخل الوطن العربي وذلك عن طريق تحريك بعض الحساسيات أو تغذية بعض المخاوف أو تشجيع بعض النزعات الاقليمية الضيقة (مثلما فعلت عندما أيدت مشروع الهلال الخصيب أو مشروع سوريا الكبرى) ، وذلك لكي تظل هذه المنطقة منقسمة على نفسها مما يسهل عليها استغلالها بالكيفية التي تتلاءم وأهدافها البعيدة . كما كان حلف بغداد الذى أقامته بريطانيا في عام ١٩٥٥ تطبيقاً مباشراً لهذه السياسة ، فعن طريقه أمكنها أن تقسم العالم العربي إلى معسكرين متخاصمين ، أحدهما يؤيد هذه الأحلاف وينضم إليها ، والآخر يعارضها ويندد بها ويقود الحملة المناهضة لها .

٢ ـ سياسة التعـــويضات :

والمقصود بالتعويضات أساساً ، التعويضات الأقليمية (Territorial Compensation) وقد سيطرت هذه السياسة التى استخدمت في إقرار مبدأ توازن القوى ، في القرن الثامن عشر . وقد ورد ذكرها صراحة في معاهدة أوترخت التى عقدت في عام ١٧١٣ والتى أنهت الحرب بسبب مشكلة الخلافة الأسبانية ، إذ اعتبرت التعويضات الاقليمية وسيلة مقبولة ومشروعة للابقـــاء على توازن القوى دون تغيير . وتبعاً لذلك قسمت كل الممتلكات الاسبانية في أوروبا ومستعمرات أسبانيا الخارجية بين عائلتى الهابسبرج والبوربون : كذلك فإن تقسيم بولندا ثلاث مرات في أعوام ١٧٧٢ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٥ كان تطبيقاً عملياً ومباشراً لهذه السياسة بين الدول الأوروبية ، ففى المرات الثلاث قسمت بولندا بين روسيا والنمسا وبروسيا بطريقة كان يعتقد معها أن ذلك التقسيم يبقى على علاقات التوازن بين هذه القوى الكبرى .

وقد تطورت وسيلة التعويضات في مؤتمر فينا الذى إنعقد في عام ١٨١٥ حيث عين المؤتمر لجنة إحصائية تقوم بإجراء حصر إقليمي ، بمقاييس الموقع

والامكانيات وتعداد السكان ونوعياتهم ، وذلك حتى يسهل تطبيق أسلوب التعويضات الأقليمية بين الدول على أساس من الدراسة الواقعية .

وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين طبق مبدأ التعويضات الأقليمية على شكل توزيع مناطق النفوذ الاستعمارى بين الدول الأوروبية الكبرى ، وكانت القارة الأفريقية بالذات الوجهة الرئيسية لهذا التقسيم الاستعمارى ، وكل المعاهدات التى حصلت عليها هذه الدول الأوروبية ، كانت خاصة بالتسابق على مناطق النفوذ . فمعاهدة ١٩٠٦ بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا حول أثيوبيا أقرت بتقسيمها إلى ثلاث مناطق نفوذ على نفس النمط الذى أتبع في تقسيم بولندا في القرن الثامن عشر . والمعاهدة الأنجلو روسية في عام ١٩٠٧ قسمت إيران بين بريطانيا وروسيا إلى منطقتى نفوذ للدولتين ، ونصت المعاهدة على أن لكل دولة مطلق السلطة في التصرف في منطقة نفوذها دون تدخل من جانب الدولة الأخرى(٧) .

وعموماً يمكن القول بأن مبدأ التعويضات والتنازلات الأقليمية كان في وقت ما من أكثر الوسائل المطبقة في حفظ توازن القوى بين الدول ، وكانت هذه التعويضات دائماً الهدف الرئيسي في المباحثات الدبلوماسية بين القوى الكبرى(٨) .

٣ ـ التسلح :

والتسلح أيضاً من الأساليب والأدوات الشائعة التى استخدمتها الدول إما في الإبقاء على توازن القوى القائم ، أو في إعادة تغييره على نحو مختلف .

على أن التسلح كان يمثل سبباً رئيسياً وراء الاختلال المستمر في توازن القوى ، إذ أدى إلى سباق بين الدول التى كان يعنيها هذا التوازن ، مما أسهم بدوره في تعميق الشعور بعدم الأمن والاستقرار وفقدان الثقة فيما بينها ، وهكذا وجدت الدول نفسها تدور في حلقة مفرغة في ظل شعورها بأن توازن القوى ليس أكثر من عملية نسبية ومؤقتة .

ومن أمثلة سباق التسلح في الماضي : المنافسة بين البحرية الانجليزية والبحرية الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى ، وكذلك المنافسة بين القوة البحرية الفرنسية والقوة البرية الألمانية في نفس الفترة ، وفي الوقت الحالي توجد أمثلة لا حصر لها ، على المستويين العالمي والأقليمي ، توضح أثر سباق التسلح على علاقات القوى بين الدول المختلفة .

وبجانب سباق التسلح كوسيلة لحفظ توازن القوى ، فهناك الوسيلة العكسية الأخرى وهي الرقابة على التسلح (Arms Control) أو بمعنى آخر تنظيمه وفقاً لمعدلات يتفق عليها بين الدول الأطراف في هذه التدابير الدولية . إلا أن تطبيق هذا الاجراء صعب من الناحية العملية وذلك لأنه يتطلب إجراء تقييم دقيق لمخزون كل دولة من الأسلحة وخصائصها النوعية ، حتى يتحقق التعادل من الناحيتين الكمية والكيفية ، وبذا يمكنه أن يسهم في حفظ التوازن في علاقات القوى بين الدول التي تعنيها هذه التوازنات .

والحالة الوحيدة التي طبقت فيها وسيلة الرقابة على التسلح وفقاً لمعدلات معينة ، كانت معاهدة واشنطون البحرية التي عقدت في عام ١٩٢٢ وفيها اتفقت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وفرنسا وإيطاليا على التقيد بمراعاة نسب معينة في تسليحها البحري . على أن الذي سهل التوصل إلى عقد هذه المعاهدة ، هو أنها كانت جزءاً من تسوية سياسية وأقليمية عامة في منطقة الباسفيكي ، وكان الهدف منها هو إيجاد نوع من التوازن والاستقرار في علاقات الدول التي لها مصالح في تلك المنطقة مع الابقاء في نفس الوقت على التفوق البحري الأنجلو أمريكي(٩) .

٤ ـ المحالفات (Alliances) :

في النظام السياسي الدولي القائم على مبدأ تعدد الدول ، تقوم المحالفات الدولية بالدور الأساسي والأكبر في الإبقاء على علاقات توازن القوى ضمن الإطار الذي يحفظ هذا التعدد ويبقى عليه .

والدول عندما تقرر الدخول أطرافاً في محالفات دولية من نوع أو آخر ، فهي تفعل ذلك كما يقول هانس مورجانثو ، ليس عن مبدأ وإنما تحت ضغط المواقف والضرورات . وهي عندما تقارن بين الالتزامات التي ستتقيد بها في هذه المحالفات الدولية وما قد تجلبه عليها من مخاطر ، وبين المزايا التي ستؤول إليها من وراء ذلك الارتباط ، فإن الحافز على الدخول طرفاً في هذه الترتيبات الدولية سيضعف بل وقد ينعدم كلية إذا ما تبينت بأسلوب الحسابات التي تجريها ان كفـــة المخاطر هي الراجحة على كفـــة المزايا .

ولكي ينشأ أي تحالف دولي ، فلا بد وأن يجمع أطرافه منذ البداية حد معين من المصالح المشتركة لأن هذه المصالح هي التي تشكـــل الأساس الذي يرتفع فوقه بناء التحالف برمته . والميزة التي يوفرها التحالف الرسمي في هذه الحالة هو أنه يضع إطار محدداً لهذه المصالح المشتركة ، كما أنه هو الذي يعين السياسات والتدابير التي يمكن من خلالها دعم تلك المصالح وتنميتها . ولكن ليس معنى ما تقدم أنه في كل مرة توجد فيها بعض المصالح المشتركة بين دولتين أو أكثر ، يصبح من المتعين عقد محالفة رسمية ، فقد يتم التنسيق بين هذه المصالح بإجراءات يتفق عليها دون حاجة إلى عقد مثل هذه المحالفات الدوليـــة .

وعند عقد أي محالفة دولية فإنه يكون من السهل تماماً تحديد الأطراف الخارجيين المستهدفين بهذا التحالف ، ولكن الذي قد يثير نوعاً من عـــــدم الاتفاق بين أطراف التحالف ويصبح بالتالي أصعب في تحديده أو التوصل إليه ، هو نوع السياسات التي يمكن للتحالف أن يتبعها من أجل بلوغ أهدافه ، وغالباً ما ينتهي الأمر ببلورة سياسات وسط تقبلها هذه الأطراف كلـــها ، وتكون الأساس نحو توزيع إلتزاماتها وأعبائها في إطار الهدف العام للتحالف .

وإذا كانت المصالح المشتركة هي القوة الدافعة والمحركة لقيام أي تحالف دولي ، فإن المحالفات الدولية يمكن أن تختلف من حيث الشكل أو المضمون تبعاً للتأثيرات النسبية التي يتركها كل واحد من العوامل المهمة الآتية :

(أ) الطبيعة الخاصة لهذه المصالح المشتركة ، وأيضاً طبيعة العلاقات التي تربط بين الدول صاحبة تلك المصالح .

(ب) الكيفية التى تتوزع بها المزايا والنفوذ داخل هذه المحالفات الدولية

(جـ) الكيفية التي يمكـــن بها تغطية هذه المصالح المشتركة في نطاق المجموع الكلي لمصالح الدول التى يمسها قيام هذه المحالفات ويؤثر فيها على نحو أو آخـــر .

(د) الفترة الزمنية التي يسرى فيها مفعول هذا التحالف الدولى ، بمعنى هل يتطلب الدفاع عن المصالح المشتركة لأطراف التحالف وقتاً طويلاً نسبياً ، أم أن الأمر لا يتطلب أكثر من التجمع أمام ظرف طارىء معين ، ثم ينفض التحالف بعده وهكذا .

(هـ) مدى فعالية التدابير المعمول بها أو مدى كفاءتها العملية في خدمة المصالح المشتركة التى تحوم هذه المحالفات الدولية على تحقيقها والدفاع عنهـــا .

وفي ضوء الاعتبارات السابقة يمكن التمييز بين المحالفات الدولية تبعاً لما إذا كانت تخدم مصالح مادية متماثلة أو متكاملة ، وما إذا كانت تخدم مصالح مذهبية في الأساس . كذلك يمكـــن التمييز بين المحالفات العامة والمحالفات المحددة ، وبين المحالفات المؤقتة والمحالفات الدائمة وبين المحالفات الحيـــة والمتحركة وبين المحالفات الكاملة ، وبين المحالفات التى تتوزع إلتزاماتها على أساس متبادل والمحالفات التي يلتزم فيها طرف واحد بكل شيء وتعفى فيهاباقي الأطراف من أى إلتزام ، وأخيراً بين المحالفات التى تكون فيها المزايا إحتكاراً لدولة واحدة وتلك التى تتوزع فيها المزايا بصورة عادلة ومتوازنة ، وهكذا .

والأمثلة التطبيقية لهذه الاختلافات كثيرة ، فالتحالف الأنجلو أمريكي في أوروبا يقدم مثالاً بارزاً لمفهوم المصالح المتجانسة ، في حين أن المحـــالفة الأمريكية الباكستانية هي مثال لفكرة المصالح المتكاملة ، أما الحلف المقـــدس الذى عقد في عام ١٨١٥ فهو من أكثر الأمثلة تصويراً لفكرة المصالح المذهبية، وكذلك الحال بالنسبة لميثاق الاطلنطي المعقود في عام ١٩٤١ ، ففى كلتـــا الحالتين كانت هناك مجموعة من المبادىء الأخلاقية العامة التى أعلن المتحالفون

عن تهديدهم بها واستعدادهم للدفاع عنها ، وقد فعلت الدول الغربية نفس الشيء فيما بعد دفاعاً عن قيمها ومعتقداتها ونظمها الاجتماعية ضد التهديد الشيوعي وكذلك كان الحال بالنسبة للدول الشيوعية عندما تحالفت مع بعضها بدعوى الحاجة إلى مواجهة أخطار التهديد الرأسمالي لها .

والمحالفات الدولية التي ترتكز على دعامة من المصالح المذهبية المجردة دون أن ترتبط هذه بمصالح مادية من نوع أو آخر عادة ما تكون محالفات خاملة . أما المحالفات التي تجمع بين المصالح المذهبية والمصالح المادية فهي محالفات حية ومتحركة وبإمكانها أن تحشد وراءها قدراً ضخماً من الحماس لها وهو ما يكسبها قوة واضحة على الفعل والتأثير . ويدخل التحالف الأنجلو أمريكي ضمن الفئة الأخيرة من المحالفات الدولية التي ترتكز على الدعامتين معاً .

وأفضل المحالفات الدولية هي التي تتوزع فيها المزايا بين أطرافها على أساس متبادل ومتوازن في نفس الوقت ، وان كان ذلك لا يمكن أن يتحقق من الناحية العملية إلا في الأحوال التي تتكافأ فيها قوة الدول الأطراف في التحالف وحيث تكون مصالحها متجانسة تماماً . وأسوأ المحالفات على الاطلاق هي التي تتوزع فيها المزايا على أساس من إحتكار طرف واحد لها في حين تحمل الأطراف الأخرى بكل الأعباء دون فائدة موازية تجنيها بالمقابل ، وطبيعي أن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا عند مايكون طرف واحد في مركز التفوق الساحق في مواجهة الأطراف الأخرى ، ويشيع هذا النوع من الاختلال الشديد في توزيع مزايا المحالفات الدولية في الحالات التي تكون فيها المصالح متكاملة ، ذلك أن التكامل بطبيعته يفسح المجال أمام تقييم مصالح كل طرف بطريقة يظلم فيها البعض لحساب البعض الآخر .

وترتيباً على الحقيقة سالفة الذكر ، يمكن القول بأن توزيع المزايا داخل المحالفات الدولية يعكس كقاعدة عامة ، طبيعة علاقات القوة السائدة بين أطراف هذه المحالفات والمركز النسبي لكل طرف فيها . ولعل هذا الاعتبار بالذات هو الذي دفع ميكيا فيلي إلى تحذير الدول الصغرى من أخطار التحالف مع الدول الكبرى ، إلا في الأحوال الضرورية فقط .

والاستثناء الوحيد من القاعدة السابقة ، يقتصر عـلى الحالات التى تتمتع فيها دولة صغرى بميزة استراتيجية حاسمة من نوع أو آخر ، وتجد الدولة الكبرى نفسها مضطرة إلى التغاضي عن اعتبارات القوة وتقديم بعض التنازلات في مقابل الافادة من تلك الميزة . ومن أمثلة ذلك العلاقة بين الولايات المتحدة وأيسلندا بسبب القيمة الاستراتيجية الضخمة لايسلندا في نظم الدفاع عن العالم الغربي ، الخ .

وأخيراً فإن المحالفات ذات الصبغة العامة أو الطابع العام ، لا تستمر لفترات طويلة ، وهذا النمط من المحالفات الدولية يكون أكثر شيوعاً فـي وقت الحرب ، حيث يكون الهدف العاجل المتفق عليه من قبل الدول الأطراف في مثل هذه المحالفات العامة هو كسب الحرب ضد أعدائها ، ولكن متـى كسبت هذه الدول الحرب ، فإن اختلافات المصالح تبدأ في الظهور بينها مما يدفعها إلى الخروج عليها وإنهائها . ومن أمثلة المحالفات العامة ، التحالف بين الاتحاد السوفييتى والدول الغربية ضد دول المحور في الحرب العالمية الثانية .

٥ ـ المناطق العازلـــة (Buffer Zones) :

ومن الوسائل المتبعة في تحقيق مبدأ توازن القـــوى بين اثنتين مـــن الدول القـــوية أو الكبرى ، العمـــل على وضع دولة محايدة كمنطقـة فاصلة بينهما (buffer zone) ، وعادة ماتكون هذه الدولـة المحايـــدة دولة ضعيفة ولا تمثل خطراً على أمن ومصالح أى من الدولتين ، وتنحصر وظيفتها في تقليل إحتمالات الإحتكاك أو التصادم بينهما من خلال وجودهـا كمنطقة فاصلة .

وترجع قدرة هذه الدول الفاصلة على الاحتفاظ بإستقلالها إلى أن إقدام إحدى الدولتين على ضم هذه الدولة المحايدة إليها ، سيؤدى إلى حدوث إختلال في توزيع القوى بينهما ، الأمر الذى لن تقبله الدولة الأخرى ، وستقاومه في محاولة للاحتفاظ بعلاقة القوى الموجودة على ما هي عليه ، وبذلك فإن كل من الدولتين المتنافستين تقبل هذه الحقيقة ، وتدرك المخاطر المترتبة على محـاولة

تغيرها ، وهذا الوضع يكون في مصلحة الدول والمناطق الفاصلة وذلك من الناحيتين السياسية والقومية .

ولكن في حالات أخرى يكون الاحتفاظ بالاستقلال السياسي للمناطق الفاصلة أمراً متعذراً ، وهي الحالات التي تتفق فيها القوى الكبرى على إقتسام هذه الدول إلى مناطق نفوذ فيما بينها ، ومثل هذا الوضع يؤدي إلى إنهيار الكيان الاقليمي والسياسي لهذه المناطق وذوبانه في كيان هذه الدول المتنافسة .

ومن أمثلة المناطق الفاصلة بولندا في الماضي كحاجز بين روسيا وألمانيا ، وبلجيكا وهولندا كحاجز بين فرنسا وألمانيا ، وسويسرا قبل الحرب العالمية الأولى حيث وقفت حاجزاً بين ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والنمسا . وفي القرن التاسع عشر كان الذي يفصل روسيا عن الامبراطورية البريطانية حاجز من الدول الصغرى الضعيفة ، وقد حرصت بريطانيا وقتها على الابقاء على هذا الحاجز الفاصل رغم ضعفه . وكذلك هناك دول شرق أوروبا التي جعلتها معاهدة فرساي منطقة فاصلة بين روسيا وألمانيا وأطلقت عليها « المنطقة الوسطى » وذلك بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة حين لم تكن أي من الدولتين تدخل في ذلك الوقت في عداد الدول الكبرى ، ولكن بمجرد أن استعادت الدولتان قواهما بدأتا تتدخلان في هذا الحزام الفاصل من الدول الضعيفة والذي كان يمثل منطقة فراغ قوي يمكن لروسيا أو ألمانيا أن تتدخل لتملأه بقوتها الخاصة ، وكان ذلك مقدمة الصراع الدامي الذي نشب بين الدولتين فيما بعد .

وبالإضافة إلى هذه الأمثلة ، فإن هناك من يعتقد أن الحرب العالمية الثانية التي إنتهت بتدمير ألمانيا وفرنسا وإيطاليا كقوى كبرى ، قد حولت أوروبا كلها إلى منطقة فاصلة بين روسيا من جانب وبين التحالف الأنجلو أمريكي من جانب آخر .

أما عن الدول التي تقسم إلى مناطق نفوذ ، فمن أمثلتها ما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية حيث قسمت إلى دولتين إحداهما تحت النفوذ السوفيتي والأخرى تحت النفوذ الغربي ، وكذلك ما حدث في كوريا وفيتنام ، وما كاد أن يحدث في قبرص بين تركيا واليونان(١١) .

٩ ـ التدخـــــل (Intervention) :

في بعض الحالات لا تثق بعض الدول في ولاء الدول الأخرى التي تدخل معها كأطراف في علاقات تحالف إعتقاداً منها أن هذه الدول قد تكون مدفوعة بتأثير مصالحها الذاتية إلى البحث عن علاقات تحالف جديدة أو محاولـــة إستغلال بعض أوضاع وعلاقات القوى بين المحالفات المختلفة لصالحها . وفي هذه الحالات تلجأ بعض الدول الكبرى إلى التدخل في الشئون الداخلية للدول التي تشك في ولائها بقصد ضمان وجود نظام سياسي موالي لها في الحكم ويكون أكثر إرتباطاً وولاء لهذا التحالف ، وذلك منعاً له من الضعف والانهيار بما يترتب على ذلك من اخلال بالتوزيع القائم لعلاقات القوى(١١) .

وبوجه عام فإن التدخل ـ كأداة لحفظ توازن القوى ـ شكلين متميزين ، وذلك بحسب ما إذا كان التدخل يتم بهدف الاحتفاظ بتوازن القوى فـــي صورته القائمة ، أو تغييره في اتجاه أو آخر ، ويبدو ذلك كالآتي :

أ ـ التدخل الدفـــاعي :

ومضمون التدخل الدفاعـــي (Defensive Intervention) هو إصرار دولة على عدم تغيير توازن القوى في اتجاه لا يلائم مصالحها إذا ما حدث تغيير في النظام السياسي الداخلي لدولة من الدول ، ولذلك فهي تتدخل لاحباط هذا التغيير واسترجاع الوضع السياسي إلى ما كان عليه .

ومن أمثلة ذلك : تدخل الحلفاء في روسيا بين ١٩١٨ و ١٩٢٠ ، وتدخل بريطانيا في العراق في عام ١٩٤١ لسحق ثورة رشيد عالى الكيلاني واستعادة حكومة نوري السعيد ، وتدخل بريطانيا في اليونان في عام ١٩٤٤ ، وتدخل الاتحاد السوفيتي في بولندا والمجر عام ١٩٥٦ ، وفي تشيكوسلوفاكيا عـــام ١٩٦٨ ، وتدخل أمريكا في جواتيمالا عام ١٩٥٤ ، وفي كـــوبا عام ١٩٦١ وفي جمهورية الدومنيكان في عام ١٩٦٥ ، وفي شيلي عام ١٩٧٤ وفي كثير من دول أمريكا اللاتينية الأخرى ، بالإضافة إلى تدخلها في لبنان عام ١٩٥٨ ، وفي فيتنام منذ عام ١٩٥٤ وحتى ١٩٧٥ ، وهكذا .

ب – التدخل الهجـــــومي :

ومضمون التدخل الهجومـــي (Offensive Intervention) هو العمل على إسقاط حكم معين وتغييره كأداة لتبديل توازن القوى القائم في اتجـاه أكثر تلاؤماً مع مصالح الدولة التي تمارس هذا التدخل .

ومن أمثلته : تدخل ألمانيا وإيطاليا لقلب نظام الحكم في اسبانيا أثناء الحرب الأهلية الاسبانية (١٩٣٦ – ١٩٣٩) ، واستخدام الاتحاد السوفيتي الشيوعية الدولية (الكومنترن) في العشرينات من هذا القرن لتغيير بعض الأنظمـــة السياسية وتحويلها إلى الاشتراكية ، وتدخل ألمانيا النازية بالطابور الخامس في الشئون الداخلية لبعض الدول الأوروبية وعلى نطاق لم يكن معروفاً من قبل .

وتستخدم الدول كأدوات لتدخلهـــا المعونات الاقتصادية والعسكرية ، والضغوط الدبلوماسية وما إلى ذلك من الوسائل والأساليب .

المبحـث الثـــالث

تقييم سياسات توازن القـــوى التقليدي في العلاقات الدوليـــة

إن تقييم الآثار العملية التي نتجـت عـن تطبيق سياسات توازن القوى التقليدي في العلاقات الدولية ، يكشف عن بعض الجوانب الإيجابية ، كـما يكشف في نفس الوقت عن كثير من العيوب والسلبيات بل وحتى عن خطأ بعض الافتراضات الرئيسية التي انبنت عليها فكرة توازن القوى ذاتها . فأما عن إيجابيات توازن القوى فتتركز في : –

(١) ان تطبيق توازن القوى أبقى على تعدد الدول في المجتمع الدولي ، واستطاع أن يحول لفترة تزيد على ثلاثمائة عام – هي طوال فترة تطبيقه – دون إنفراد دولة واحدة بالسيطرة العالمية . وهذا يفسر سبب الحروب المستمرة التي وقعت في المجتمع الدولي منذ ظهور نظام الدول القومية في عام ١٦٤٨ وحتى مؤتمر فينا في عام ١٨١٥ ، ثم الحربين العالميتين في القرن العشرين ، فكل هذه الحروب وقعت لعدم تمكين دولة واحدة من فرض سيطرتها على العالم .

وترتيباً على ما سبق ، فإن توازن القوى أعطى الدول المرونة الكافية في تكييف أوضاعها وعلاقاتها مع غيرها بالشكل الذى يحفظ عليها استقلالها السياسي ويحمى كيانها القومي . وهذه القدرة على المناورة هي التى حالت دون إبتلاع الدول الكبرى للدول الضعيفة ، مما كان سيترتب عليه إنكماش عدد الدول الأطراف في النظام السياسي الدولي .

(٢) أما الميزة الإيجابية الأخرى المنسوبة إلى نظام توازن القوى ، فهي أنه وفر الأداة نحو ضمان السلم الدولى بصورة لم يكن في مقدور أى أداة أخرى أن تحققها . فالتوازن المتكافىء لعلاقات القوى كان رادعاً قوياً ضد إثارة الحرب من قبل الدول المختلفة ، ولولا تطبيق سياسات التوازن ، لكان عدد الحروب التى يمكن أن تقع في المجتمع الدولى أضعاف ما وقع منها فعلاً .

غير أن هذا المنطق الذى يربط بين توازن القوى والقدرة على ضمان السلم الدولى ، تعرض لبعض إنتقادات حادة منها : —

أ — إن هناك بعض الدول التى آثرت أن تتبع سياسة العزلة أو الحياد في السياسة الدولية ، وهذه الدول فقدت أهميتها كعامل لتصحيح الإختلال وبخاصة في ظروف الأزمات .

ب — أن الدول المتصارعة كانت تنظر إلى الأزمات الدولية من وجهة نظر مصالحها القومية أو الأقليمية الخاصة ، وليس من زاوية التوازن العالمي للقوى وما يرتبط به من مصالح المجتمع الدولى ككل ، وكان ذلك هو الآخر بمثابة عامل إختلال واضح في الكيفية التى يعمل بها نظام توازن القوى .

جـ — أنه حتى بافتراض وجود هذا التعادل النسبي في قوى بعض الدول الأطراف في توازن القوى ، كما تقول النظرية التقليدية ، فقد وجدت حالات اعتقدت معها بعض هذه الدول أنها في وضع من التفوق المؤقت من ناحية القوة ، وأنها يمكن أن تحصل بموجب هذا التفوق المؤقت على بعض المزايا ، ولذلك لم تحجم عن إثارة الحرب كأداة توصلها إلى تحقيق ذلك الهدف .

د ـ أن أقصى ما يمكن الحصول عليه من توازن القوى في ظل هـذا النظام القائم على تعدد القوى وإنقسامها ، هو الابقاء عـلى استقلال الدول ، ولكن النظام لا يوفر أية ضمانات فعالة لصيانة السلم الدولي(١٣) .

وأما عن سلبيات توازن القوى فهي متعددة ومنها :.

١ ـ عنصر عدم التيقن في سياسات توازن القوى :

ففكرة وجود عدد من الدول لا تستطيع إحداها أن تحصل على القـوة التي تتمكن معها من إحداث إختلال في أوضاع التوازن الموجود ، هي عملية آلية أكثر من أي شيء آخر ، وقد انبنت على أن حسابات الدول وردود الفعل التي تبديها إزاء تصرفات بعضها البعض تتم بطريقة آلية دقيقة وعلى نحو يتيح في كل مرة إعادة توزيع القوى أو تجميعها بطريقة متكافئة ، لستمر معهـا التوازن بشكل أو آخر .

وهذه الآلية في ردود الفعل وسياسات توزيع القوى ، تتطلب بالضرورة وجود مقاييس للحساب الكمي معترف بها ومتفق عليها من قبل هذه الدول كلها حتى يتسنى تقييم القوة النسبية لكل دولة ولكل تحالف ومقارنتها على نحو يحقق التعادل الذي يفترضه هذا النظام . وقد حاولت الدول فعلاً ، وكما ذكرنا أن تتوصل إلى معايير للقياس الكمي وبخاصة في النواحي الاقليمية والسكانية والعسكرية ، الخ ، إلا أن القوة القومية ، وكما رأينا ، لا تبنى على العوامل والاعتبارات التي يمكن تحديدها كياً فقط ، وإنما هي مزيج من العوامـل الكمية والكيفية في آن واحد .

وعلى ذلك فإن عدم التيقن بخصوص سياسات توازن القوى ، إنما يرتبط في المقام الأول بطبيعة القوة القومية وبالصعوبات الكامنة في تقييمها ، والتي تبنى على التخمين أكثر مما تبنى عـلى الحقيقة والواقع ، ولكن للتخمين مخاطره الواضحة ، ولهذا السبب يمكن القول بأن التكافؤ الذي ينسب إلى محالفات القوى ، هو تكافؤ وهمي أكثر من كونه تكافؤ فعلي أو حقيقي(١٤) .

٢ ـ توازن القوى كقانون في العلاقات الدولية :

في ضوء الاعتبارات التى ألمحنا إليها ، فإن نظرية توازن القوى تبـــدو وكأنها قانون مقبول ومعترف به في علم العلاقات الدولية كما هو الحال في بعض العلوم الأخرى التى يدور التحليل في جوانب كثيرة منه في إطار فكرة أو مبدأ التوازن ، ومن أمثلة ذلك : النظرية الاقتصادية الحديثة ، والعلوم الطبيعيـــة والبيولوجية ، وعلم الاجتماع والانثروبولوجيا ، والنظم السياسية .

ولكن الأخذ بمبدأ التوازن في هذه التحليلات وثبوت قيمته تطبيقيـــاً لا يعنى أن له نفس القيمة في دائرة العلاقات الدولية ، حتى وإن كان ينظـــر إلى التوازن في علاقات القوى بين الدول على أنه يتم بطريقة آلية أو شبه آلية ، وعلى أنه عملية طبيعية وحتمية وتتم في مصلحة المجتمع الدولى كله .

ومثل هذا المنطق الذى ينبني على حتمية التوازن وآليته في مجتمع متعدد الأطراف ومعقد المصالح والعلاقات ، وفي ظل ديناميكية التغير الذى يمس الكثير من أوضاعه وجوانبه بصفة مستمرة ، يجعل منه في اعتقاد البعض أمراً نظرياً هو أقرب إلى الأوضاع غير المعقدة للمجتمع الدولى في الماضي ، منه إلى الواقع الدولى المعاصر . وعلى ذلك ، وكما يقولون ، فإن مبدأ توازن القـــوى لا يشكل نظرية علمية مقبولة ، لأن هذه النظرية لا بد وأن تستند إلى إفتراضات سليمة ، وأن يتوفر نوع من الارتباط المباشر بين منطقها وبين الأوضاع التى تحاول تفسيرها ووضع إجابات محددة بشأنها .

وقد إنبرى فريق آخر من المحللين للرد على ذلك بقولهم أن المبادىء الأساسية التى تقوم عليها النظرية سليمة ، ولكن تغير الظروف الدولية هو الذى حال دون إستمرار تطبيق هـــذا التوازن بشكل إيجابي وفعال ، ومن أهم نواحي التغير في رأيهم ، ظهور نظام الكتلتين الذى أفقد الدول الحرية والمرونـــة السابقة في الدخول والخروج على المحالفات في أى وقت(١٥) .

٣ ـ خطأ بعض الإفتراضات التى تبنى عليها نظرية اتوازن القوى :

يرى البعض أن نظرية توازن القوى تقوم على إفتراض أساسي مؤداه أن الدول لا تربطها ببعضها علاقات دائمة ، وإنما هي في حالة حركة مستمرة مدفوعة في ذلك باعتبارات القـــوة .

وهذا الاعتقاد ، كما يقال ، يفصل عامل القوة عن غيره من الاعتبارات ولا سيما الاعتبارات الاقتصادية ، ذلك أن تعقد المصالح الاقتصادية وتداخلها بين الدول يجعل من التحلل منها والانفراد بإتخاذ القرار الخاص بدخول بعض الدول في تحالف ضد غيرها عملية صعبة وغير مرنة أو غير ممكنة في كـــل الظروف كما يفترض المدافعون عن مبدأ توازن القـــــوى .

وبالإضافة إلى الضغط الناتج عن التعقد في المصالح الاقتصادية ، فإن الانتقال من علاقة تحالف إلى علاقة تحالف آخر ، يتطلب جهوداً دعائية ضخمـــة لإقناع الرأى العام الداخلي بالدوافع والأسباب التى تملى التحول من جانب بعض الحلفاء إلى الجانب الآخر المضاد أو المعادى لهم وهو ما يفترض مبـــدأ توازن القوى أنه لا يمثل عقبة أمام هذه التحولات المفاجئة في تجمعات القوى. ويزيد من عدم مرونة الدخول والخروج من تجمعات القوى ، إزدياد تأثير العوامل الإيديولوجية في سلوك الدول ، وهناك أمثلة كثيرة تبرهن على ذلك منهـــا : ـ

أ ـ أنه عـــلى الرغم من الضغوط والتهديدات التى تعرضت لهـــا يوغسلافيا كرد فعل من جانب الاتحاد السوفيتى لخروجها من الكومنفورم في عام ١٩٤٨ ، إلا أن يوغسلافيا لم تقدم على الدخول في علاقات تحالف مع الكتلة الغربية للرد على التهديدات السوفيتية .

ب ـ أنه على الرغم من العداء الشديد في العلاقات الصينية السوفيتية الذى يكاد يصل إلى حد الصدام المسلح ، إلا أن من غير المتصور أن يدخـــل الاتحاد السوفيتي أو الصين في تحالف مع الدول الغربية ضد الدولة الأخرى ، وهكـــــذا .

ولكن هل يعني ذلك أن الدول لا تتحول بإتجاهاتها وإرتباطاتها من جانب إلى آخر ؟ بالطبع يحدث هذا التحول ، ولكن في ظروف قد يكتشف منهـا فيما بعد ، أن هذا التحول قام على نوع من الخداع والتغرير ، ومن أمثلـ ـلك :

أولاً : دخول ألمانيا النازية مع روسيا السوفييتية في ميثاق عدم اعتداء في عام ١٩٣٩ وقبل قيام الحرب العالمية الثانية مباشرة ، ولكن الغزو الألماني للإتحاد السوفييتي أنهى هذا التحالف بنفس الطريقة المفاجئة التي ظهر بها .

ثانياً : إيطاليا التي حاربت في صفوف الحلفاء في الحرب العالمية الأولى ، ثم إلى جانب ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية ، ثم عادت فانضمت إلى جانب الحلفاء مرة أخرى بعد الحرب الثانية .

ولكن هذه الأمثلة ليست سوى إستثناءات قليلة ، ولكن الاتجاه العـــام، كما يقره معظم المحللين والخبراء في الموضوع ، هو أن مرونة التحول أصبحت محدودة بدرجة كبيرة ، ومع تزايد إرتباط الدول ببعضها اقتصادياً وسياسياً وعـسكرياً ، فإن هذا التحول يصبح أمراً بالغ الصعوبة .

المبحث الرابع
أوضاع التوازن الدولي الراهن أو توازن الرعب النووي

كان لظهور الأسلحة النووية ، أو أسلحة الدمار الشامل ، بروز نظام الكتلتين في السياسة الدولية ، التي تمتلك كل منهما إمكانات هائلة من القوة النووية أثره في تغيير معالم توازن القوى التقليدي والانتقال به إلى ما أصبح يعرف بتوازن الرعب النووي(١٦) .

ويعتمد التوازن النووي في بقائه وإستمراره على ما يعرف بالردع النووي المتبادل أي قدرة كل من الطرفين الأمريكي والسوفييتي على تدمير بعضهما تدميراً كاملاً ونهائياً في حالة وقوع الحرب النووية بينهما تحت أي ظرف من ظروف المبادأة . ويستمد الردع النووي المتبادل فعاليته من حقيقة استراتيجية هامة تتمثل في نجاح القوتين العظميين في تنمية قدراتهما النووية بشكل هائل والوصول إلى مستوى القدرة على التدمير بالضربة الثانية ، أي أنه إذا تعرضت الولايات المتحدة مثلاً لهجوم نووي سوفييتي أياً ما كان عنفه أو شموله ، فسيظل في مقدورها أن تستوعب صدمات الضربة الأولى التي وجهت إليها ، وتوجه ضربة إنتقامية ساحقة ضد الاتحاد السوفييتي في مختلف مراكزه الصناعية والسكانية والاستراتيجية ، وهذه الحقيقة الهامة هي التي تجعل من الحروب النووية حروب إنتحار متبادل بين أطرافها ، كما أنها هي التي تجعل من فكرة الحروب التقليدية المحدودة ، البديل المقبول لكارثة الحرب النووية .

وبصفة عامة ، فإن فكرة الردع النووي المتبادل أحدثت بعض التأثيرات الخطيرة في العلاقات الدولية التي من أهمها : -

أ - أن القوى العسكرية الكبرى في المجتمع الدولي إستطاعت أن تجري عملية تحييد متبادل لبعضها بتأثير الخوف من الأخطار الرهيبة التي يجلبها الإلتجاء إلى الأفعال الهجومية بالأسلحة النووية .

ب – أن زيادة فعالية الردع النووي المتبادل وتدعم إمكاناته وتنوع عناصره بين الطرفين أدت إلى تضاؤل إحتمالات وقوع الحرب النووية ، ولم يعد من المتصور وقوع الحرب النووية إلا بطريق الخطأ أى بغير تدبير متعمد من جانب أي منهما .

جـ – إن فعالية أسلوب الردع النووي قد تسببت في خلق نوع من الاستقرار العسكرى النسبى في بعض المناطق التى تعاني من التوترات السياسية الشديدة والمزمنة ، ذلك أنه قيد من قدرة الدول الكبرى على التدخل العسكرى المباشر في بعض مناطق المواجهة التى لها مثل هذه الخطورة السياسية الشديدة .

د – أن الإحساس المتبادل بكل هذه الأخطار والمضاعفات بين القوى النووية المتعلق شعورا بالتضا من بين هذه القوى ، وبخاصة في المواقف التى تطغى فيها المخاطر المحتملة على الأهمية الفعلية للمصالح موضع التنازع أو الصراع .

وقد تعرضت نظرية توازن الرعب النووي لعدد من الانتقادات التى تتمثل في الآتي : –

أولاً : ينصرف أول هذه الانتقادات إلى الادعاء الذى يردده دعاة هذه النظرية من حيث الدور الذى تقوم به الأسلحة النووية الاستراتيجية في الحيلولة دون نشوب حروب الانتحار المتبادل ، ويقول أصحاب هذا النقد أنهم لا يرون سبباً يحول دون إنطباق هذا المنطق نفسه على عالم يخلو من الأسلحة النووية . ففي الماضي وجدت قوى عسكرية شبه متعادلة من حيث إمكانات القوة المتاحة لها وكانت تستطيع القتال إلى آخر الشوط أى إلى حد الفناء التام ، ولكن ذلك لم يحدث إطلاقاً ، فإحدى هاتين القوتين كانت تبادر إلى الاستسلام قبل أن تتفاقم الأمور وتصبح مسألة إنتحار قومي جماعي . وبالمثل فإن وضعاً شبيهاً بذلك يمكن أن يتحقق في ظروف الحرب النووية ، فالعمليات التدميرية الأولى في هذه الحرب قد تنتهي بإستسلام الطرف الذى يداخله اليأس من جراء فداحة التدمير الذى يتعرض له .

ثانياً : أن نجاح أحد الطرفين في تحصين أهدافه الاستراتيجية ضد خطر التدمير المعادى يجعل هذا الردع المستقر يميل في جانبه ، وقد يغريه ذلك الوضع الجديد بشن هجوم نووي مفاجيء دون إكتراث بالمخاطر التي سيتعرض لها من جراء الرد عليه بضربات إنتقامية ، ومن هنا فإن الردع المستقر ، حتى بإفتراض تحقق شرط التكافؤ النووي ، يفقد أساسه إذا لم تستمر مدن كل من الجانبين كرهائن في يد الجانب الآخر .

ثالثاً : أن هذه النظرية تجمد أوضاع التوازن الدولى في إطار من الاستاتيكية التى لم تظهر قط في تاريخ العلاقات الدولية ، فالثورة التكنولوجية في قطاع أسلحة الدمار الشامل بتطوراتها المستمرة والمذهلة ، لا بد وأن تغير الكثير من الافتراضات والتوقعات التى تبنى عليها نظرية الردع النووي المتبادل في نطاق الامكانات والمفاهيم الحالية ، ومن ثم ، فإن أوضاع التوازن هذه لا يمكن أن تستمر لفترة طويلة من الزمن .

رابعاً : إن توازن الرعب النووي تغلب عليه الطبيعة اللاموضوعية بشكل أوضح منه في حالة توازن القوى التقليدي ، فإستمرار التوازن يعتمد على تصورات الأطراف المتخاصمة أكثر مما يعتمد على التقييم الموضوعي للامكانات العسكرية لكل طرف كما هو الحال بالنسبة للتوازن التقليدي . ولا تقتصر لا موضوعية توازن الرعب النووي على جانب التصورات وما تتركه من تأثيرات على سلوك أجهزة وضع القرارات المسئولة ، وإنما تتعداها إلى ناحية أخرى ، ربما كانت أكثر أهمية ، وهي أنه إذا كان في مقدور الأطراف الداخلة في هذا الشكل من أشكال التوازن أن تصل إلى حكم تقديرى بشأن ما لا يمكن إعتباره مقبولاً من وجهة نظر مصالحها وأمنها القومي ، فقد يتعذر عليها أن تتوصل إلى حكم قاطع بشأن ما لا يمكن إعتباره مقبولاً بالنسبة لخصومها . ومن هنا ينشأ مجال واسع للاختلاف حول تفسير الأوضاع المختلفة المتعلقة بهذا التوازن، وكذلك حول المتغيرات السياسية والعسكرية والتكنولوجية وردود الفعل التى يمكن أن تؤثر بها في هذه الأوضاع ، ذلك أن هذه

المتغيرات تدخل في إطار التصورات وهو الأمر الذى يضيف إلى لا موضوعية التوازن النووي بشكل أو آخـــــر(١٧) .

فإذا أضفنا إلى ذلك كله تأثير العوامل العاطفية والإنفعالية في السلـــوك الدولى ، لاتضح لنا مدى تعذر الاحتفاظ بهذا الردع المستقر ، إذ قد يدفع الإنفعـــــال بالدولة إلى الحرب رغم عدم وثوقها بإمكانية النصر .

obeikandl.com

الهـــــــــوامش

(١) راجع في ذلك :

Hans Morganthau, Politics Among Nations, op. cit., pp. 168 - 169.

Inis Claude, Power and International Relations, (Random House, New York, 1962), pp. 13 - 17.

Ernst Haas, The Balance of Power : Concepts, Prescription and Propaganda, in Olson & Sondermann, Theory and Practice of International Relations, op. cit., pp. 89 - 99.

(٢)

Lerche & Said, Concepts of International Politics, op. cit., p. 114.

A.F.K. Organski, World Politics, op. cit., pp. 272 - 274.

(٣)

Vernon Van Dyke, International Politics, op. cit., pp. 221-222.

(٤) راجع في تقسيمات توازن القوى :

Van Dyke, op. cit., pp. 222 - 224.

(٥) للحصول على مزيد من الامثلة يمكن الرجوع الى :

Lerche & Said, op. cit., pp. 114 - 115.

A.F.K. Organski, op. cit., pp. 273 - 274.

Martin Wight, Power Politics, in, Olson and Sondermann, op. cit., pp. 84 - 86.

(٦) انظر

Morganthau, Politics Among Nations, op. cit., pp. 178 - 179.

Lerche & Said, Concepts of International Politics, op. cit., p. 117.

(٧)

Morgantheus, op. cit., pp. 179 - 180.

(٨)

Lerche & Said, op. cit., p. 118

Organski, op. cit., p. 275.

(٩)

Morganthau, op. cit., pp. 180 - 181.

Lerche & Said, op. cit., pp. 118 - 119.

(١٠)

Morganthau, op. cit., pp. 181 - 189.

(١١)

Organski, op. cit., p. 276.

Lerche, op. cit., pp. 117 - 118.

Martin Wight, op. cit., p. 88.

(١٢)

Lerche, op. cit., pp. 116 - 117.

A.F.K. Organski, op cit., p. 277

(١٢) راجع في تقييم سياسات توازن القوى :

Inis Claude, op. cit., pp. 51 - 66.

Organski, op. cit., pp. 279 - 281.

Vernon Van Dyke, op. cit., pp. 239 - 244.

(١٤)

Nicolas Spykman, America's Strategy in World Politics (Harcourt, Brace and World, Inc., 1942), pp. 20 - 25.

The Balnce of Power as Policy, in, Frederick Hartmann, World in Crisis, (Macmillan, New York, 1967), p. 174.

Morganthau, op. cit., pp. 205 - 210.

(١٥)

Organski, op. cit., pp. 281 - 283.

Morganthau, op. cit., pp. 210 - 213.

Claude, op. cit., pp. 40 - 51.

(١٦) للالمام بمقومات توازن الرعب النووي راجع :

Larche, op. cit., pp. 188 - 191.

W.W. Kulski, International Politics in a Revolutionary Age, op. cit., pp. 69-87.

K.J. Holsti, International Politics, op. cit., pp. 352 - 357.

(١٧)

Glenn Snyder, The Balance of Power and the Balance of Terror, in, F. Hartmann, World in Crisis, op. cit., pp. 182 - 184.

توازن القـــوى في العلاقات الدوليـــة : مراجـع مختـارة

1 – Claude, Inis, Power and International Relations, op. cit., pp. 11 - 88.

2 – Hass, Ernst, The Balance of Power, in, Theory and Practice of International Relations, op. cit., pp. 89 - 99.

3 – Hartmann, Frederick, World in Crisis, op. cit.

4 – Kaplan, Morton, Balance of Power, Bipolarity and Other Models of International Systems, (The American Political Science Review, Sept. 1957), pp. 684 - 695.

5 – Morganthau, Hans, Politics Among Nations, op. cit., pp. 167 - 220.

6 – Olson, William, and Fred Sondermann, Theory and Practice of International Relations, op. cit., pp. 89 - 99.

7 – Organski, A.F.K., World Politics, op. cit., pp 272 - 338.

8 – Schleicher, Charles, International Relations, op. cit., pp. 355 - 372.

9 – Spykman, Nicholas, America's Strategy in World Politics, op. cit., pp. 20-25.

10 – Wight, Martin, Power Politics, in Theory and Practice of International Relations, op. cit., pp. 84 - 88.

obeikandl.com